رئيس جمعية المصارف ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزيف طربيه

لا أثر سلبيّاً للقوانين الدوليّة على القطاع المصرفي اللبناني

إنّ إلتزام الدول العربيّة بالقوانين الدوليّة الجديدة قد يجنّبها خسائر فادحة، هذا ما أكده رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه، الذي لطالما أصر على التزام المصارف العربية عموماً واللبنانية خصوصاً بتطبيق القوانين الدولية لاسيما لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولجهة القطاع المصرفي اللبناني رأى طربيه في لقاء أجرته معه «اللواء» إنّ القطاع حريص على الإلتزام بالقوانين والمعايير الدولية بهدف الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الإقتصاد الوطني، وفي ما يلي نص الحوار:

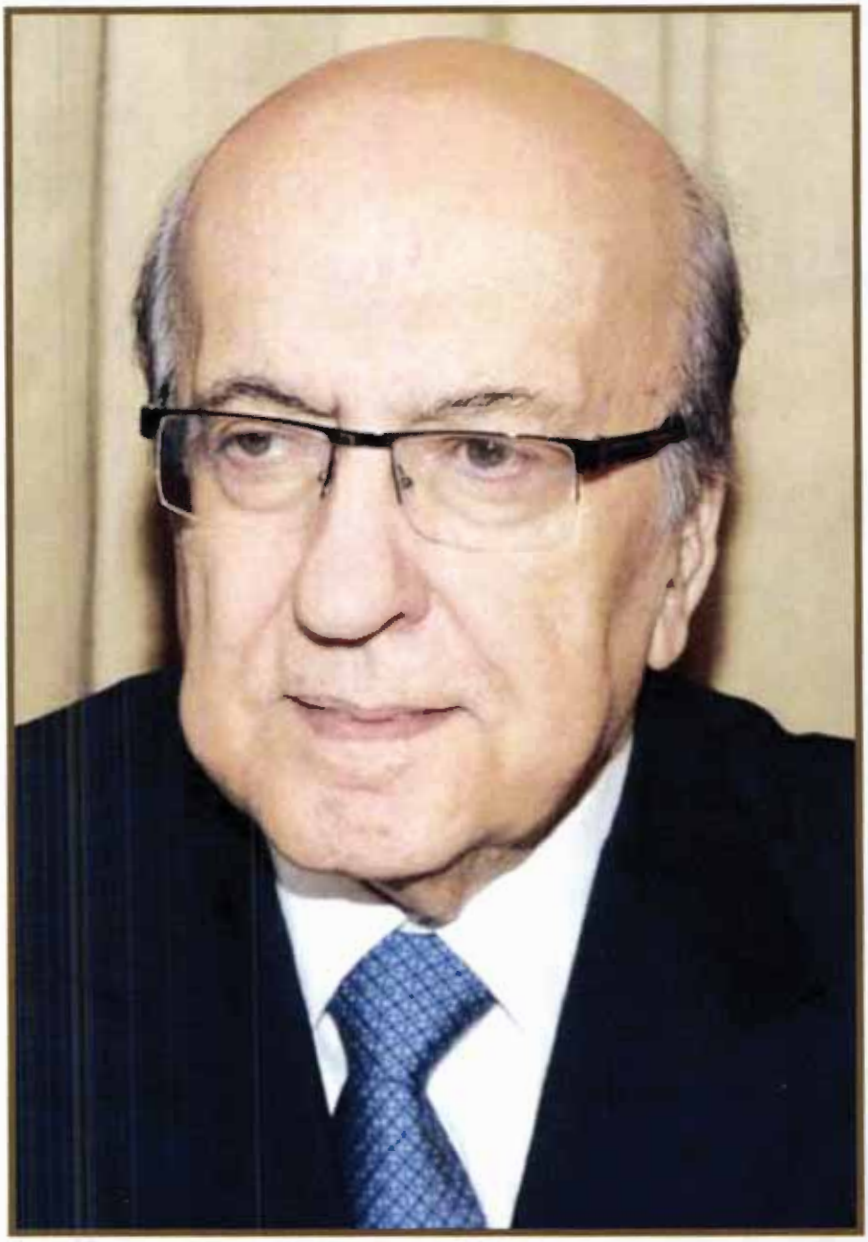

د. جوزيف طربيه

• كيف ترون مستقبل المصارف العربيّة عموماً واللبنانيّة خصوصاً في ظلّ القوانين الدوليّة الجديدة؟

- إنّ إلتزام الدول العربيّة بالقوانين الدوليّة الجديدة قد يجنّبها خسائر فادحة إذ شهدت الأعوام القليلة المنصرمة تخفيف بعض الدول الكبرى كالولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا وألمانيا مدى تعاملها مع المصارف العربيّة. فقد كشفت دراسة قام بها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشملت 216 مصرفاً عاملاً في 17 دولة عربيّة أنّ 39٪ من تلك المصارف قد عانت من تضاؤل في حجم علاقاتها المصرفيّة المراسلة خلال الفترة الممتدّة بين العامين 2012 و2015. كما تبيّن أنّه قد تمّ إقفال حسابات بنوك مراسلة لـ63٪ من المصارف المشمولة في الدراسة خلال العام 2015. وقد عزت الدراسة ذلك إلى تراجع قابليّة المصارف الأجنبيّة للمخاطر وتزايد مخاوفها تجاه مسائل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإلتزام بالعقوبات الدوليّة تجاه بلدانٍ معيّنة وتطبيق القوانين الدوليّة الجديدة. لذا من المرتقب أن يكون لتبنّي تلك القوانين في الدول العربيّة أثر إيجابي على القطاع المصرفي الإقليمي إذ من شأنه أن يعزّز ثقة المجتمع الدولي بالنظام المصرفي العربي ويحسّن صورته ويشجّع المصارف والمستثمرين والمودعين الأجانب على التعامل معه.

محليّاً، لا نرى أيّ تأثير سلبيّ للقوانين الدوليّة الجديدة على القطاع المصرفي اللبناني الذي لطالما كان السبّاق في تطبيق أفضل المعايير المصرفيّة العالميّة وكان دوماً ملتزماً بتطبيق القوانين الدوليّة كالفاتكا وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها، الأمر الذي ساهم عبر السنين في حماية سمعة القطاع وثقة المستثمرين في نظر المجتمع الدولي.

• هل ترون أنّ لبنان عرضة لإدراج إسمه ضمن اللائحة السوداء للدول غير المتعاونة في مجال التبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة بسبب عدم إصدار القوانين التشريعيّة؟

- إنّ القطاع المصرفي اللبناني وبالتعاون مع مصرف لبنان حريص على الإلتزام بالقوانين والمعايير الدولية وذلك بهدف الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الإقتصاد الوطني، في هذا السياق، يتبّع البنك المركزي سياسةً حذرة وحكيمة، مع تعاميم دوريّة تطال المصارف المحليّة العاملة في لبنان وخارجه على حدّ سواء، إضافة إلى ذلك، وفي إطار الإلتزام بقانون الفاتكا في غياب القوانين التشريعيّة التي تسمح برفع السريّة المصرفيّة تلقائيّاً لتبادل معلومات ضريبيّة، فقد نجح مصرف لبنان في تخطّي حالة الشلل التشريعي عبر إصداره تعميماً يعالج هذه المعضلة ويتماشى مع المتطلبات الدولية. بالتفاصيل، فقد أصدر مصرف لبنان بتاريخ 5 آب 2016 التعميم الأساسي رقم 138 يطلب فيه من المصارف إتخاذ الإجراءات الاداريّة والتقنيّة المناسبة لتزويد هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات التي تطلبها السلطات الاجنبية المعنية حول حسابات بعض المقيمين في بلدانها تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة (OECD). وتظهر هذه الخطوة رغبة لبنان في التعاون وتخطّي التأخّر في التشريع بسبب إنكفاء المجلس النيابي عن الإجتماع نتيجة الخلافات السياسيّة، التي ما إن إنحسرت، حتّى أقرّ المجلس النيابي مؤخراً القوانين المطلوبة.

> **مصرف لبنان نجح في تخطّي حالة الشلل التشريعي بما يتماشى والمتطلبات الدولية**

• هل من خطط مصرفيّة عربيّة مشتركة للحدّ من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؟

- تعمل السلطات المصرفيّة العربيّة يداً بيد من أجل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التوقيع على إتّفاقيّات ومعاهدات عدّة وإقامة ندوات وورشات عمل، البعض منها بالتعاون مع السلطات الأميركيّة والعالميّة، لإثبات إلتزامها الكامل بالمعايير الدوليّة في هذا الخصوص. على سبيل المثال، تمّ التوقيع على «الإتّفاقيّة العربيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في العام 2010، والتي تتمحور حول التعاون بين الدول العربيّة وتقوية التدابير المتّخذة لمكافحة تبييض الأموال لديها، كما تمّ وضع برنامج عمل تحت عنوان «التعاون العربي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثره على تعزيز الاقتصادات العربيّة» في العام 2014 للتعمّق في هذا المجال. وقد تمّ تأسيس «مجموعة العمل العربي لمدراء الإلتزام» في العام نفسه بهدف التواصل مع السلطات الأميركيّة المعنيّة لبناء علاقاتٍ جيّدة بين المصارف العربيّة والأميركيّة تحت مظلّة برنامجٍ فاعلٍ لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويعقد إتّحاد المصارف العربيّة والإتّحاد الدولي للمصرفيّين العرب سنويّاً منتديات تتناول التطوّرات والتغيّرات في إمتثال المصارف العربيّة بقوانين ومتطلّبات مكافحة تبييض الأموال، إضافةً إلى طرح بعض المقترحات لتحسين هذا الإمتثال. إلّا أنّ إلتزام المصارف العربيّة بقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يبقى رهن كلّ بلد على حدة.

• هل تتوقّعون أيّ خفض للتصنيفات السياديّة في لبنان؟

- من المستبعَد أن يتمّ تخفيض التصنيف السيادي للبنان على المدى المنظور إذ أنّ العوامل التي تشيد بها وكالات التصنيف الدوليّة، والتي أدّت إلى رفع النظرة المستقبليّة للبنان من قبل ستاندرد أند بورز مؤخّراً، لا تزال قائمة منها التدفّق المستمّر لتحويلات المغتربين إلى لبنان وزيادة مستدامة في ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي إضافة إلى مستوى تاريخي للإحتياطات بالعملة الأجنبيّة، وخاصّةً بعد عمليّات الإستبدال الأخيرة مع مصرف لبنان. إنّ أيّ خفض للتصنيف السيادي للبنان يبقى بحسب وكالات التصنيف رهن أيّ إنكماش ملحوظ في تدفّق الودائع إلى القطاع المصرفي اللبناني أو تراجع كبير في إحتياطات البلاد

بالعملة الأجنبيّة أو تفاقم حدّة التوتّرات السياسيّة في البلاد.

• ما مدى تأثير حالة عدم الإستقرار السياسي في لبنان على أوضاع المصارف؟

– لم يسلم القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الأزمة السوريّة والفراغ الرئاسي في لبنان وعدم التوافق السياسي في البلاد، الأمر الذي إنعكس سلباً على وتيرة النموّ في الودائع والتسليفات وميزانيّة القطاع مقارنةً بالسنوات السابقة. غير أنّنا على ثقةٍ أنّ القطاع المصرفي اللبناني قادر على تخطّي التحدّيات التي تمرّ بها البلاد، الأمر الذي برهنه عبر السنين، من خلال نسب السيولة المرتفعة لديه (حوالى 78٪) ومستويات الملاءة الجيّدة (نسبة كفاية رأس المال تتخطّى الـ14٪ بحسب متطلّبات بازل 3)، وعامل الثقة الذي يساهم في إستقطاب الرساميل وتحويلات المغتربين. كما وإنّ سياسة مصرف لبنان الحكيمة من جهة، وإلتزام المصارف بشتّى المعايير الدوليّة من جهةٍ أخرى، يلعبان دوراً مهمّاً في المحافظة على سمعة القطاع لدى المجتمع الدولي. ومن المنتظر أن يتغيّر هذا المشهد عند إنتخاب رئيس للجمهوريّة وإستكمال المشهد الدستوري بتأليف حكومة وفاق وطني.

• هل تتوقعون أن يحقّق بنك الإعتماد اللبناني النموّ المستهدف للعام ٢٠١٦؟

– بالرغم من الظروف الصعبة التي تعصف بلبنان وحالة شبه الركود التي يمرّ بها الإقتصاد المحلّي، ما زال بنك الإعتماد اللبناني يسير على خطة ثابتة لتحقيق لا بل لتخطّي نسب النموّ المستهدفة للعام 2016. في هذا السياق، فإنّ المصرف يتوقّع أن تصل أرباحه إلى 71 مليون د.أ. مع نهاية العام 2016 وأن تزيد ميزانيّته المجمّعة إلى حوالي 10,63 مليار د.أ. بفعل إرتفاع محفظة التسليفات والودائع إلى 3,20 مليار د.أ. و9,03 مليار د.أ. بالتتالي.

ويجدر الذكر في هذا الإطار أنّ مجموعة بنك الإعتماد اللبناني قد نجحت بتحقيق أداء ماليّ جيّد مع نهاية النصف الأوّل من العام 2016، محقّقةً نسب نموٍّ قويّة في محفظة القروض وودائع الزبائن ومستويات

> **السلطات المصرفيّة العربيّة تعمل يداً بيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب**

الربحيّة، ومحافظةً بذلك على مكانتها البارزة ضمن المصارف العاملة في مجموعة ألفا. في التفاصيل، نمت ميزانيّة مجموعة بنك الإعتماد اللبناني بنسبة 8,79٪ على صعيدٍ سنويّ إلى 10,39 مليار د.أ. في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما زادت ودائع الزبائن لدى المجموعة بنسبة 8,07٪ سنويّاً إلى 8,74 مليار د.أ.، توازياً مع إرتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة 7,35٪ إلى 3,13 مليار د.أ. وقد حقّق المصرف أرباحاً صافية بلغت 66,61 مليون د.أ. في العام 2015 و35,84 مليون د.أ. خلال النصف الأوّل من العام 2016.

• هل من خطة مستقبليّة واضحة لبنك الإعتماد اللبناني؟ وما هي أبرز المنتجات المصرفيّة التي تمّ طرحها مؤخراً؟

– تتمحور إستراتيجيّة بنك الإعتماد اللبناني حول الحفاظ على موقعه الريادي في نطاق الصيرفة بالتجزئة والصيرفة الإلكترونيّة من خلال هندسته لباقة متنوّعة من الخدمات المصرفيّة. بالتوازي، ينوي مصرفنا أن يضاعف نشاطه محليّاً من خلال توسيع شبكة فروعه على أساس فرع إضافيّ كلّ ستّة أشهر لتوسيع إمتداده الجغرافي في

> **بالرغم من الظروف الصعبة ما زال بنك الإعتماد اللبناني يسير على خطة ثابتة**

لبنان. كما سيعمل على متابعة إستراتيجيّته التوسّعيّة للخارج إذ أنّه ينوي إستكمال توسّعه في منطقة الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي يتواجد فيها حاليّاً من خلال مصرف تابع له في دولة السنغال نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتّع بها هذه المنطقة ونسب النموّ المرتفعة التي تحققها مقارنةً بالإقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، ترتكز إستراتيجيّة المصرف على تنشيط حركة التسليف للعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم والشركات الكبيرة على حدّ سواء والمساهمة في دعم وتمويل قطاعاتٍ إقتصاديّةٍ عدّة في لبنان منها إقتصاد المعرفة والقطاعات الإنتاجيّة وغيرها. ويستند المصرف في تطبيق إستراتيجيّته على سمعته المتينة وشبكة فروعه الواسعة لإستقطاب العملاء، علماً أنّه يحتلّ المرتبة الخامسة في لبنان من حيث شبكة الفروع المحليّة. كذلك ترتكز إستراتيجيّة المصرف على توحيد المراكز الإداريّة المختلفة ضمن المركز الرئيسي الجديد، والذي ساهم في تقليص معدّل الكلفة من الإيرادات.

• هل يمكن أن يؤثّر قانون تبادل المعلومات الضريبيّة على حجم الودائع والتحويلات إلى لبنان؟

– مع التعهّد المبدئي الذي قدّمه لبنان بإقرار التبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة تحت إطار إتّفاقيّة غاتكا للإمتثال الضريبي على الحسابات العالميّة، قد يكون لبنان ملزماً بالإفصاح عن معلوماتٍ ضريبيّة على حسابات مصرفيّة أجنبيّة وذلك من خلال رفع السريّة المصرفيّة بشكلٍ تلقائيّ على هذه الحسابات كي لا يتمّ إدراجه على اللائحة السوداء للدول التي لا تلتزم بهذا القانون. إلاّ أنّنا نستبعد أن يكون لهذا القانون أثر سلبي على حجم الودائع وتحويلات المغتربين الذين لهم إقامة ولو منقطعة في لبنان أو لهم مصالح حيويّة فيه تكسبهم صفة الإقامة الضريبيّة فيه، وتجعلهم في حماية نظام السريّة المصرفيّة في لبنان الذي سيبقى معمولاً به بالنسبة لودائع اللبنانيين والمقيمين أو المغتربين بحكم المقيمين في لبنان.